

أجوبة
قدمتها
وزارة الثقافة في جمهورية ليتوانيا
بخصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي
على
دراسة استقصائية عبر الإنترنت عن أنظمة المعلومات والسجلات وقواعد البيانات
أعدتها
أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية

1. هل يوجد أي نظام قانوني محلي أو عرفي رسمي في بلدك يتطلب، أو على الأقل يتعلق بإنشاء و/ أو صون نظام معلومات بشأن الموارد الوراثية و/ أو المعارف التقليدية و/ أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي، مثل:

• قانون الملكية الفكرية التقليدية؟

غير منطبق

• قانون محدد لحماية المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي؟

نعم، وهي:

- قانون جمهورية ليتوانيا "بشأن التصديق على اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي" رقم X-37، المؤرخ في 9 ديسمبر 2004.
- قانون منتجات التراث الوطني رقم X-1207، المؤرخ في 26 يونيو 2007
- قانون جمهورية ليتوانيا بشأن حماية الدولة للثقافة العرقية رقم VIII-1328 المؤرخ في 21 سبتمبر 1999

• تشريعات بشأن النفاذ وتقاسم المنافع أو التشريعات التي تتناول التنوع البيولوجي والبيئة والتراث الثقافي غير المادي والبحوث الممولة من القطاع العام والأغذية والزراعة؟
نعم، هذه هي نفس القوانين المذكورة أعلاه:

- قانون جمهورية ليتوانيا "بشأن التصديق على اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي" رقم X-37، المؤرخ في 9 ديسمبر 2004.
- قانون منتجات التراث الوطني رقم X-1207، المؤرخ في 26 يونيو 2007. يندرج تنظيم حماية منتجات التراث الوطني تحت مجال السياسة الزراعية. قانون منتجات التراث الوطني، المعتمد في عام 2007 والمنقح في عامي 2015 و2021، هو الأداة القانونية الأساسية لدعم الحرف التقليدية، بما في ذلك الحرف الغذائية التقليدية، ولضمان حمايتها ونقلها. واعتمدت وزارة الزراعة خطة العمل الجديدة المشتركة بين المؤسسات لحماية الدولة لمنتجات التراث الوطني 2021-2025 في عام 2021 (تتولى وزارة الزراعة منذ عام 2021 مسؤولية اعتماد خطة العمل بدلاً من الحكومة) وتشمل التدابير السابقة التي تركز على فاعلية نظام التدريب على الحرف التقليدية، وتمثيلها وعرضها في ليتوانيا وخارجها وخلق بيئة مواتية للحرفيين التقليديين. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع خطة العمل الجديدة تنمية قطاع السياحة: تم تطوير خرائط تفاعلية لخمس مناطق إثنوغرافية مع استوديوهات وحلقات عمل الحرفيين التقليديين المفتوحة للزيارة. وأنشئت هذه الخرائط بالتعاون مع الحرفيين التقليديين وتمت مشاركتها في مصادر المعلومات لقطاع السياحة.
- قانون جمهورية ليتوانيا بشأن حماية الدولة للثقافة العرقية رقم VIII-1328 المؤرخ في 21 سبتمبر 1999. و أرسى هذا القانون المبادئ العامة لحماية الدولة للثقافة اللبثوانية ووسائل وشروط مجلس حماية الثقافة العرقية والاستمرارية والإثراء طالما لا تنظم ذلك القوانين الأخرى.

• القوانين والممارسات العرفية؟

غير منطبق

• قانون السرية/الأسرار التجارية/المعلومات غير المكشوف عنها؟ في حال كان الأمر كذلك، فيرجى تقديم تفاصيل، مثل عنوان(ين) القانون(القوانين) والأحكام ذات الصلة.

نعم:

- قانون الحماية القانونية للبيانات الشخصية لجمهورية ليتوانيا رقم I-1374 الصادر في 11 يونيو 1996، وتعديلاته
- المرسوم رقم 716 الصادر عن حكومة جمهورية ليتوانيا في 24 يوليو 2013 "بخصوص الموافقة على وصف المتطلبات العامة لأمن المعلومات الإلكترونية وإطار محتوى الوثائق الأمنية، ووصف تصنيف أنظمة معلومات الدولة وقوائم الجرد وغير ذلك من أنظمة المعلومات وإطار تقييم أولوية المعلومات الإلكترونية"
- قانون جمهورية ليتوانيا لإدارة مصادر المعلومات رقم XI-1807، المؤرخ في 15 ديسمبر 2011، وتعديلاته

2. هل بلدك طرف في أي صك قانوني دولي أو إقليمي (مثل اتفاقية أو معاهدة أو إعلان) يتطلب إنشاء نظم معلومات لحماية الموارد الوراثية و/أو المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المشاركة فيها؟ في حال كان الأمر كذلك، يرجى تحديد الصك القانوني الدولي أو الإقليمي.

نعم. فممنذ عام 2005، أصبحت ليتوانيا طرفاً في اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي. وسعيًا إلى تنفيذ التزامات ليتوانيا بموجب هذه الاتفاقية، تم اعتماد الوثائق القانونية التالية:

- القرار رقم 353 الصادر عن حكومة جمهورية ليتوانيا في 31 مارس 2005 "بخصوص تحديد المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي"
- المرسوم رقم Nr. IV-516 الصادر عن وزير الثقافة في جمهورية ليتوانيا في 31 يوليو 2015 "بخصوص الموافقة على لوائح جرد التراث الثقافي غير المادي ولوائح أمن بيانات جرد التراث الثقافي غير المادي"

3. هل يوجد أي نظام (أنظمة) للمعلومات المتعلقة بالموارد الوراثية و/أو المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي في بلدك (سواء كان مرتبطاً بالملكية الفكرية أم لا)؟ في حال كان الأمر كذلك، يرجى تقديم وصف لنظام (أنظمة) المعلومات المعني(ة). تحتفظ ليتوانيا بأنظمة المعلومات الثلاثة التالية:

- جرد التراث الثقافي غير المادي؛
- قوائم الجرد المحلي للتراث الثقافي غير المادي؛
- قاعدة البيانات المعلوماتية لمنتجات التراث الوطني.

يمكن العثور على معلومات أكثر تفصيلاً، إلى جانب الوصف الوارد أدناه، في تقرير ليتوانيا الدوري إلى اليونسكو الصادر في 2021، انظر السؤال ألف 6 <https://ich.unesco.org/en/state/lithuania-LT?info=periodic-reporting>

جرد التراث الثقافي غير المادي (الجرد). قائمة منهجية لعناصر التراث الثقافي غير المادي في ليتوانيا (ICH) تمثل تنوعها وتقدم أوصافاً لسماتها وتطورها وحالتها، وأهميتها للمجتمع، وتحدد الأوصياء والممارسين، فضلاً عن الوسائل المستخدمة في الحماية ورفع الوعي. وتحدد مجتمعات الأوصياء والسلطات المتعاونة أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد العناصر وترشحها. ويمكن الاطلاع على قائمة العناصر هنا: <https://savadas.lnkc.lt/en/elements/element-list/>. تعترف القائمة بالتزام ليتوانيا بالتصديق على اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 وهي نظير لقوائم اليونسكو المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. ومنذ عام 2008، ونياية عن وزير الثقافة الليتواني حاكم بيانات الجرد، مدير المركز الثقافي الوطني الليتواني البيانات ويطور النظام المقابل للعملية. وتسهم العديد من المؤسسات الحكومية ومؤسسات البلدية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات والباحثين ومناصري الثقافة العرقية في التنمية بنشاط. وفيما يلي أهداف الجرد:

- ضمان تحديد عناصر التراث الثقافي غير المادي في ليتوانيا (ICH) وحمايتها؛
- ضمان ظروف نقل العناصر واستمرارها ورفع الوعي بها؛
- جمع العناصر الحية في ليتوانيا وتنظيمها وأرشفتها وتوفير المعلومات حولها؛
- إنشاء مصدر (نظام معلومات) للبيانات النصية والمرئية والسمعية بشأن العناصر؛
- توفير إمكانية نفاذ جميع الأطراف المهتمة (الإدارات العامة والمؤسسات العلمية ومؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية) لاستخدام الجرد؛
- نشر معلومات عن العناصر وطنياً ودولياً.

يُدار نظام معلومات جرد التراث الثقافي غير المادي وفقاً لشروط الإدارة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية التالية:

- المرسوم رقم 716 الصادر عن حكومة جمهورية ليتوانيا في 24 يوليو 2013 "بخصوص الموافقة على وصف المتطلبات العامة لأمن المعلومات الإلكترونية وإطار محتوى الوثائق الأمنية ووصف تصنيف أنظمة معلومات الدولة وقوائم الجرد وغير ذلك من أنظمة المعلومات وإطار تقييم أولوية المعلومات الإلكترونية"
- قانون جمهورية ليتوانيا لإدارة مصادر المعلومات رقم XI-1807، المؤرخ في 15 ديسمبر 2011، وتعديلاته

يدار محتوى الجرد وفقاً للقوانين التالية:

- قانون جمهورية ليتوانيا لحماية القانونية للبيانات الشخصية رقم I-1374 الصادر في 11 يونيو 1996، وتعديلاته

وفي عامي 2018-2019، نفذ المركز الثقافي الوطني الليتواني مشروع الاستثمار بعنوان "تطوير المركز الثقافي الليتواني: إنشاء وتنفيذ نظام معلومات جرد التراث الثقافي غير المادي" (بشار إليه فيما يلي - بالمشروع). وكان الهدف من المشروع يكمن في تحسين حماية التراث الثقافي غير المادي (ICH) ونقله وطرق رفع الوعي به من أجل تنفيذ جزء من التزامات ليتوانيا بموجب اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي. وكان الهدف يتمثل في إنشاء أداة لحماية التراث الثقافي غير المادي (ICH) ونقله واستمراره والوعي به من خلال تطوير نظام معلومات جرد التراث الثقافي غير المادي وتنفيذه (جرد التراث الثقافي غير المادي، الجرد) وإدارة بيانات عناصر التراث الثقافي غير المادي في ليتوانيا بمساعدة أدوات تكنولوجيا المعلومات. وشملت المجموعات المستهدفة من المشروع ما يلي:

- الحاكم ومدير الجرد؛
- المتخصصون - موظفو المؤسسات الحكومية وإدارات البلديات والمؤسسات الثقافية والتعليمية والبيئية التي يرتبط مجالها المهني بالتراث الثقافي غير المادي؛

- المجتمعات والمؤسسات؛
 - مستخدمو نظام معلومات الجرد والمساهمون الأساسيون في البيانات؛
 - جميع المهتمين بالمجال لتحسين مهاراتهم المهنية؛
 - أعضاء المجتمع.
- تمثلت الأهداف الرئيسية لتطوير نظام معلومات الجرد في:
- توفير معلومات حول الخدمات الإلكترونية التي يوفرها المركز الثقافي الليتواني وضمان نفاذ مستخدمي نظام معلومات الجرد إليها؛
 - تلقي وإدخال البيانات المتنوعة المجمعة حول التراث الثقافي غير المادي والبيانات التي يوفرها المساهمون الأساسيون في البيانات؛
 - أرشفة بيانات عناصر التراث الثقافي غير المادي وتنظيمها وتحديثها؛
 - أتمتة إدارة وتقسيم بيانات بشأن عناصر التراث الثقافي غير المادي من حيث المؤشرات المتنوعة؛
 - تنظيم وإدارة عملية تلقي وتقديم الملاحظات حول استمارات ترشيح التراث الثقافي غير المادي في بيئة نظام المعلومات؛
 - توفير البحث عن عناصر التراث الثقافي غير المادي؛
 - تزويد مستخدمي نظام المعلومات ببيانات حول عناصر التراث الثقافي غير المادي المدرجة في الجرد؛
 - ضمان نفاذ المجتمع إلى جميع بيانات التراث الثقافي غير المادي ذات الصلة.
- تم تحقيق النتائج التالية في تنفيذ الأهداف المحددة المتعلقة بنظام معلومات الجرد:
- نظام معلومات الجرد يُعد بنية متعددة المستويات ويعتمد على التكنولوجيا الحالية، ويتألف من 5 عناصر: إدارة النظام وأمنه وإدارة بيانات الجرد؛ وإدارة الخدمات؛ والموقع الإلكتروني الخارجي الخاص بالبوابه؛ والخدمات الإلكترونية للبوابه.
 - تُخزن بيانات عناصر التراث الثقافي غير المادي والعادات وممارسات التنمية من الاقتراح واستمارات الترشيح (بما في ذلك تلك المقدمة والموافق عليها والمرفوضة والخاصة بالعناصر المدرجة) في نظام معلومات الجرد. ويضمن النظام معالجة الطلبات بسلاسة. وتتيح أدوات الترشيح والفرز والإبلاغ العثور على المعلومات اللازمة وصناعة القرارات وصياغة التقارير للمؤسسات العليا أو المجتمع على نحو أسرع.
 - سيتمكن مستخدمو نظام معلومات البوابه الخارجية للجرد من النفاذ إلى المعلومات على 6 خدمات إلكترونية؛ وسيكون بوسعهم الحصول على الخدمات التالية بعد تسجيل الدخول باستخدام البوابه الإلكترونية للحكومة أو البريد الإلكتروني: تقديم الاقتراحات، وتقديم استمارة الترشيح، وتقديم طلب للحصول على بيانات إضافية، وتقديم سؤال، وتقديم تقرير عن حالة عنصر التراث الثقافي غير المرئي المدرج.
 - العملية المؤتمتة لتقديم البيانات الأساسية لعناصر التراث الثقافي غير المادي من نظام معلومات الجرد - سيتمكن المستخدمون الخارجيون المسجلون في بوابه نظام معلومات الجرد من تقديم المقترحات والترشيحات والتقارير عن حالة العناصر المدرجة على الإنترنت. وسيتمكن المتقدم من تلقي المعلومات ذات الصلة من خلال وسائل نشر المعلومات.
 - تتم أتمتة جزء من العمليات المتعلقة بتقديم الطلبات ورصدها وتقييمها؛ وسيساعد نظام المعلومات في دراسة وتقديم معلومات حول قرارات الإدراج بكفاءة أكبر.
 - وقد تم تطوير البوابه الخارجية للجرد باللغتين الليتوانية والإنجليزية وتحديثها وصيانتها.

قوائم الجرد المحلي للتراث الثقافي غير المادي. وفقاً للتشريع الوطني، يمكن لكل بلدية تطوير قائمة جرد محلية للتراث الثقافي غير المادي. يوجد حالياً 3 من أصل 60 بلدية أعدت قوائم الجرد الخاصة بها:

- بلدية مقاطعة كاوناس (<https://www.krs.lt/savivaldybe/struktura-ir-kontaktai/administracijos-direktorius/kulturos-svietimo-ir-sporto-skyrius/kult%C5%ABra/kultura-kauno-rajone/nematerialaus-kulturos-paveldo-vertybiu-savadas/>)
- بلدية مقاطعة كلايبدا ((<https://old.klaipedos-r.lt/index.php?1881928902>))
- بلدية مقاطعة كريتينا (<https://www.kretinga.lt/kretingos-rajono-savivaldybes-nematerialaus-kulturos-paveldo-vertybiu-savadas>).

قاعدة بيانات معلوماتية لمنتجات التراث الوطني (<https://www.tautinispaveldas.lt/>). تمت الموافقة على برنامج حماية الدولة لمنتجات التراث الوطني وأسواقها وتطوير الحرف التقليدية 2012-2020 وطورت وزارة الزراعة قاعدة البيانات المعلوماتية لمنتجات التراث الوطني. وحدد البرنامج سلسلة من التدابير التي تركز على فاعلية نظام التدريب للحرف التقليدية وتمثله وإظهاره في ليتوانيا وخارجها وخلق بيئة مفيدة للحرفيين التقليديين.

في 2021، أجرت "ESTEP Vilnius" دراسة بعنوان "برنامج حماية منتجات التراث الوطني، وأسواقها وتطوير الحرف 2012-2020: دراسة تحليلية لتنفيذه والدروس المستفادة ورؤى للمستقبل". وتعرض الدراسة تحليل النتائج وتأثير البرنامج، فضلاً عن توصيات لتطوير البرنامج في المستقبل. وتستند إلى الدراسات الاستقصائية التي أجريت على عامة الناس والحرفيين التقليديين ومراكز الحرف التقليدية والبلديات ومكاتب المعلومات السياحية ومراكز زائري الأقاليم المحمية. وأجريت الدراسة بتكليف من وزارة الزراعة

واستخدمت نتائجها في تطوير خطة عمل حماية الدولة لمنتجات التراث الوطني 2021-2025. وعُرضت الدراسة أيضاً على مجلس منتجات التراث الوطني.

ويعتبر مجلس منتجات التراث الوطني هيئة استشارية تتألف من ممثلي مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية. ويقدم المجلس استشارات لوزارة الزراعة بشأن:

- 1) حماية منتجات التراث الوطني وتطويرها؛
- 2) إنشاء مراكز الحرف التقليدية وتطويرها؛
- 3) تدريب الحرفيين التقليديين والبارعين في الحرف التقليدية؛
- 4) تكوين صورة منتجات التراث الوطني في ليتوانيا وخارجها؛
- 5) تقييم مطابقة برامج التدريب غير الرسمية (لمنتجات التراث الوطني والحرف التقليدية والبارعين في الحرف التقليدية) لمعايير التقليد، فضلاً عن مطابقة منتجات التراث الوطني لمؤشرات الثقافة العرقية الليتوانية.

تعتمد لجنة الخبراء منتجات التراث الوطني والحرف التقليدية والبارعين في الحرف التقليدية وبرامج التدريب غير الرسمية. وتتألف اللجنة من ممثلي مؤسسات الدولة والمتخصصين العاملين في مجال الثقافة العرقية وغير ذلك من المجالات، ولديهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات في الثقافة العرقية والحرف التقليدية.

وتتعلق الأسئلة التالية على وجه التحديد بأنظمة المعلومات التي لها غرض أو وظيفة تتعلق بالملكية الفكرية.
4. ما الأهداف المتعلقة بالملكية الفكرية المطلوب تحقيقها من خلال نظام (أنظمة) المعلومات المعني(ة)؟

غير منطبق
5. ما هي أنواع المعلومات المدرجة في نظام المعلومات هذا، بما في ذلك فئات المعلومات الحساسة المحتملة مثل المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي المقدسة و/أو المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي السرية؟
غير منطبق

6. ما أدوار مختلف أصحاب المصلحة في إنشاء نظام (أنظمة) المعلومات:

- من الذي يحدد الموارد الوراثية ويوثقها؟ غير منطبق
- من يكتب، ويصور، ويسجل، ويترجم ويجمع المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي؟
- من يدير نظام المعلومات/ قاعدة البيانات/ السجل (السجلات)؟

المركز الثقافي الوطني الليتواني ووكالة تطوير المؤسسات العامة والأعمال الريفية والأسواق (LITFOOD) والبلديات المحلية.

- من يمكنه إضافة مداخل/تسجيلات جديدة؟
- ما هو الدور الذي تؤديه الشعوب الأصلية وكذلك المجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء؟

يحق للمجتمعات المحلية تحديد العناصر وترشيحها لإدراجها في الجرد.

ويعتمد الحرفيون التقليديون منتجاتهم أو يحصلون على شهادة للاعتراف بهم كبارعين في الحرف أو ينظمون أنشطة تعليمية ودورات تدريبية للأطفال والشباب والبالغين.

يحق للحرفيين التقليديين الحصول على دعم مالي، وفقاً لقاعدة الحد الأدنى للاتحاد الأوروبي (ما يصل إلى 200,000 يورو في فترة ثلاث سنوات)، تقدمه وزارة الزراعة وتتولى إدارته وكالة الدفع الوطنية. وأهداف الدعم هي:

- 1) تعزيز الحفاظ على منتجات التراث الوطني وصنعها وبيعها؛
- 2) الترويج للحرف التقليدية ومنتجات التراث الوطني؛
- 3) رسم صورة جذابة لمنتجات التراث الوطني في ليتوانيا وخارجها.

الأنشطة التالية مؤهلة للحصول على التمويل:

- 1) تعويض تكاليف اعتماد منتجات التراث الوطني من الفئة أ؛ 2) وصنع منتجات التراث الوطني من الفئتين "أ" و"ب" وإنتاجها وعرضها والتسويق لها وعرض الحرف التقليدية في ليتوانيا وخارجها؛
- 3) نشر المنشورات التي تروج لمنتجات التراث الوطني من الفئتين "أ" و"ب"؛
- 4) تنظيم أنشطة لتعليم الحرف التقليدية.

تلقي 309 متقدم دعماً بقيمة 0,43 مليون يورو من البرنامج في 2018-2020. ومنذ عام 2016، أصبح الحرفيون التقليديون والبارعون في الحرف التقليدية والمتدربون مؤهلين للحصول على المنح الفردية والتعليمية المقدمة على أساس الطلبات. وتقدم المنح الفردية للحرفيين التقليديين أو المتدربين لديهم لتحسين مهاراتهم الحرفية. وتقدم المنح التعليمية للحرفيين التقليديين للمشاركة في المراحل والدورات والمؤتمرات والندوات والأنشطة الأخرى التي تساهم في تحسين مهاراتهم. ويمكن دفع

المنح الفردية الشهرية لمدة تصل إلى عام والمنح التعليمية - لمدة تصل إلى 6 أشهر. وتدير وكالة تطوير المؤسسات العامة والأعمال الريفية والأسواق (LITFOOD) هذه المنح.

7. ما هي المبادئ والطرائق التي تنظم الوصول إلى المعلومات ذات الصلة:

- من يتحكم بنظام المعلومات؟
- ومن المخول للنفذ إلى المحتوى؟
- وهل هناك مستويات متدرجة للوصول إلى فئات مختلفة من المحتوى؟

المركز الثقافي الوطني الليتواني ووكالة تطوير المؤسسات العامة والأعمال الريفية والأسواق (LITFOOD) والبلديات المحلية.

8. ما مدى مشاركة الشعوب الأصلية وما هي حقوقها، وكذلك المجتمعات المحلية، في عملية إنشاء وتشغيل وإدارة نظام (أنظمة) المعلومات؟

تلعب مجتمعات التراث الثقافي غير المادي ومجموعاته وأفراده دوراً أساسياً في حماية التراث الثقافي غير المادي الخاص بها:

- فهم يشاركون في إعداد الطلبات؛
- أو يقدمون الطلبات بأنفسهم لإدراج عناصر التراث الثقافي غير المادي الخاصة بهم في جرد التراث الثقافي غير المادي؛
- ويشاركون في تنفيذ خطط العمل المعتمدة لحماية العناصر المحددة للتراث الثقافي غير المادي. فعلى سبيل المثال، قدم حاملو وممارسو التراث الثقافي غير المادي أو مجتمعاتهم أو بالتعاون مع المنظمات الثقافية العامة 18 عنصراً من التراث الثقافي غير المادي من أصل 48 عنصراً مدرجاً في جرد التراث الثقافي غير المادي (ويحمي ممارسو التراث الثقافي غير المادي جميع عناصر التراث الثقافي غير المادي المدرجة). وفي بعض البلديات تسهم المجتمعات المحلية بنشاط في قوائم الجرد المحلية للتراث الثقافي غير المادي (يوجد حالياً 12 بلدية لديها قوائم جرد محلية للتراث الثقافي غير المادي وغالباً ما تبدأ بوضع قوائم الجرد/ القوائم هذه أو تخطط له). فعلى سبيل المثال، قدمت المجتمعات المحلية في عام 2018 في منطقة روكيسكيس 37 تقليداً حيوياً للقائمة المحلية للتراث الثقافي غير المادي. ويوضح هذا الأمر اهتمام مجتمعات التراث الثقافي غير المادي في حماية تراثها الثقافي غير المادي وأنها تعمل على ذلك بنشاط. ويعتمد الحرفيون التقليديون منتجاتهم أو يحصلون على شهادات للاعتراف بهم كبارعين في الحرف أو ينظمون أنشطة تعليمية ودورات تدريبية للأطفال والشباب والبالغين.

9. ما هو الأثر القانوني لإدراج الموارد الوراثية و/أو المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي، حسب الحالة، في نظام المعلومات؟ على سبيل المثال، هل يؤسس الإدراج لحقوق الملكية الفكرية؟

حالياً، يتم التحكم في تقديم البيانات للجرد الوطني بالكامل ويتولى إدارة ذلك متخصصون من المركز الثقافي الوطني الليتواني، بالرغم من ذلك يتوقع تنفيذ عملية التقديم عبر الإنترنت في المستقبل القريب. يمكن النفاذ لبيانات عناصر التراث الثقافي غير المادي وتيسير ذلك بإذن من المتقدمين ويلزم وجود إذن كتابي من حاملي عناصر التراث الثقافي غير المادي لاستخدام وإدارة بياناتهم الشخصية وصورهم وفيديوهاتهم وأصواتهم ونصوصهم. ومنذ عام 2017 وحتى الآن، لا توجد حالات تقييد نفاذ إلى البيانات من جانب المتقدمين.

ويمكن لصانعي منتجات التراث الوطني التمتع بالكامل بحقوق ملكية فكرية أخرى مثل حقوق العلامات التجارية إذا كانت العلامات التجارية مسجلة. وتوجد أيضاً عدة منتجات من التراث الوطني مسجلة كمؤشرات جغرافية، ينتجها أيضاً حرفيون تقليديون معتمدون.

ويتمتع جميع الأفراد بحقوق خصوصية البيانات التي يكفلها قانون حماية البيانات ولائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات العامة.

10. كيف تسوّى المنازعات (على سبيل المثال، المطالبات المتنافسة من قبل أكثر من مجتمع واحد إلى هيئة معينة من الموارد الوراثية أو المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي)؟ كيف يتم التعامل مع الموارد الوراثية والمعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي عبر الحدود؟

يكفل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لجمهورية ليتوانيا حماية حقوق المؤلف، وتتوافق أحكام هذا القانون مع اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف والقوانين الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وتتعترف ليتوانيا بأن مبادئ قانون حق المؤلف غير مناسبة لحماية الفلكلور نظراً لأن:

- (1) الفلكلور هو تعبير حي يتوارثه جيل بعد جيل؛
- (2) مدة حماية حق المؤلف محدودة ولا تعكس جوهر الفلكلور ولا تلبى احتياجات المجتمع؛
- (3) يعبر عن الفلكلور بأشكال متنوعة (شفهياً وعن طريق الموسيقى والرقص والألعاب والأساطير والطقوس والحرف، وما إلى ذلك)؛
- (4) لا تتمتع المصنفات الفنية الفلكلورية بالأصالة وتكون تفسيرية. وفي النهاية، فالأمة هي "مؤلف الفلكلور".

يكفل قانون جمهورية ليتوانيا بشأن حماية الدولة للثقافة العرقية الحماية القانونية للمصنفات الفنية الفلكلورية. ووفقاً لقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لجمهورية ليتوانيا (الصادر في 18 مايو 1999، رقم VIII-1185) فالفلكلور ليس من موضوعات حق المؤلف، ومن ثم فالفلكلور يدخل في إطار الملك العام. يعني هذا أن الفلكلور، على سبيل المثال، الأساطير أو القصص أو الأغاني وما إلى ذلك، مجانية الاستخدام من دون موافقة المالكين التقليديين. ومن الناحية الأخرى، فإن حماية الحقوق المجاورة مكفولة. ويمكن

استخدام الفلكلور في المصنفات الأخرى التي تتمتع بحماية حق المؤلف - في المصنفات الأدبية والعلمية والفنية الأصلية الناتجة عن أنشطة المؤلف الإبداعية، أياً كان الشكل الموضوعي للتعبير عنها، على سبيل المثال، الكتب أو المصنفات العلمية المكتوبة والشفهية أو المسرحيات أو المصنفات الموسيقية أو المصنفات السمعية البصرية أو مصنفات الفنون الجميلة أو المصنفات الفوتوغرافية أو المعمارية أو مصنفات الفنون التطبيقية أو غير ذلك من المصنفات. تتمتع أيضاً المصنفات المشتقة (على سبيل المثال، التحويلات والتوزيعات الموسيقية) أو مجموعات المصنفات أو تجميع البيانات أو قاعدات البيانات بالحماية بموجب حقوق المؤلف. يمكن للأشخاص الممارسين للتراث الثقافي غير المادي التمتع بحقوق فناني الأداء (يعتبر الفلكلور موضوع الحقوق المجاورة على الرغم من أنه غير قابل للحماية بموجب حق المؤلف) أو حقوق التسجيلات الصوتية أو الإذاعة ومنتجي أول مصنف سمعي-بصري (فيلم)، إن وجدت.

11. هل توجد معايير للتشغيل البيئي بين أنظمة المعلومات الموجودة في بلدك وأنظمة أو خدمات المعلومات الأخرى؟ هل تتعلق معايير التشغيل البيئي هذه بما يلي:

- (1) تنسيقات البيانات (مثل XML وحقول البيانات وما إلى ذلك)؛
- (2) وبيانات المحتوى (مثل التوصيف والوظيفة والاستخدام التقني للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي)؛
- (3) والبيانات الوصفية للحقوق (مثل صاحب الحق والموضوع وتاريخ التوثيق وما إلى ذلك)؛ أو هياكل نظم المعلومات والخدمات (على سبيل المثال، واجهات برامج التطبيقات، وما إلى ذلك)؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم وصف لهذه المعايير.

على حد علم الوزارة، لا تمتلك أي من أنظمة المعلومات الثلاثة المذكورة أعلاه (الجرد وقوائم الجرد المحلية للبلديات وقاعدة البيانات الإعلامية) هذه الوظائف التي تسمح بمشاركة البيانات أو توفير التشغيل البيئي بطرق أخرى.

12. هل لديك أي آراء أو تجارب أخرى تتعلق بإنشاء نظم المعلومات وتشغيلها وإدارتها؟
كشف بحث " *The Situation of Safeguarding and Actualizing Intangible Cultural Heritage and How it Can be Improved* " (2022)، الذي استهلته وزارة الثقافة ونظمه المجلس الليتواني للثقافة أن الجرد الوطني للتراث الثقافي غير المادي أداة مناسبة لتعزيز التراث الثقافي غير المادي والوعي به، ولكن إمكانات نظام المعلومات هذا ليست مستغلة بالكامل بسبب التعريف المحدود للأهداف وعدم وجود تمويل دائم للعناصر المذكورة في الجرد وعدم الترويج الكافي للجرد وعدم وضوح نموذج التنمية.

13. هل لديك أي اقتراحات للعمل في المستقبل تحت رعاية لجنة المعارف للويبو و/أو من قبل أمانة الويبو بشأن هذه القضايا؟